



حماية المدنيين

22-16 حزيران/يونيو 2010

أحدث التطورات

23 حزيران/يونيو: في أعقاب المصادقة على خطة تتضمن هدم ما يزيد عن 20 مبنى سكنيا في حي سلوان في القدس الشرقية، عبّر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه العميق "من أنّ الخطوات المنوي تنفيذها تتعارض مع القانون الدولي، ورغبات السكان الفلسطينيين".

الضفة الغربية

إصابة ستة فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية

أصابت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع ستة فلسطينيين في حوادث مختلفة في الضفة الغربية. وأصيب هذا الأسبوع جندي إسرائيلي أيضا. ومنذ مطلع عام 2010 قُتل سبعة فلسطينيين، واثنان من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية وأصيب 694 فلسطينيا و 91 جنديا وشرطيا إسرائيليا على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في سياق المظاهرات الأسبوعية التي نُظمت للاحتجاج على بناء الجدار أصيب هذا الأسبوع خمسة فلسطينيين، من بينهم ثلاثة فتية يبلغون من العمر (14، 16، و 17 عاما) في قرى بلعين (رام الله)، وبيت جالا (بيت لحم)، كما وأحرقت حوالي 30 شجرة زيتون جزئيا في قرية نعين (رام الله)، بسبب قنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها القوات الإسرائيلية. وأصيب جندي إسرائيلي في اشتباكات اندلعت خلال مظاهرة ضد توسيع مستوطنة حلميش في منطقة رام الله. أما الفلسطيني المتبقي فقد أصيب عندما تمّ الاعتداء عليه جسديا على حاجز في منطقة الخليل.

ونفذت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع 106 عملية بحث داخل البلدات والقرى الفلسطينية، ويعد هذا الرقم ارتفاعا بنسبة 45 بالمائة مقارنة بالأسبوع الماضي (73)، ولكنه أعلى بقليل من المعدل الأسبوعي من العمليات المماثلة التي وقعت منذ مطلع عام 2010 (99).

انخفاض ملموس في الأحداث المتصلة بمستوطنين إسرائيليين

شهد هذا الأسبوع هدوءا نسبيا في سياق العنف المستوطنين، حيث انتهى هذا الأسبوع دون وقوع أي إصابات بشرية، لكن سُجلت ثلاثة حوادث فقط تضمنت أضرارا بممتلكات فلسطينية. ويأتي هذا الهدوء النسبي بعد التصعيد الذي لوحظ منذ مطلع العام، حيث وقع خلاله ما معدله ستة حوادث متصلة بالمستوطنين أسبوعيا أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وخلال عام 2010 قُتل طفل فلسطيني واحد وأصيب 56 آخرون و29 مستوطنا في حوادث متصلة بمستوطنين.

في إحدى الحوادث التي وقعت هذا الأسبوع أشعل مستوطنون إسرائيليون، حسبا يُزعم، النار في 150 دونم من الأراضي المزروعة بحوالي 1000 شجرة زيتون بالقرب من قرية بيت نوبا (رام الله). ومنذ مطلع العام تمّ تدمير مئات من الدونمات من الأراضي الزراعية وآلاف من أشجار الزيتون وغيرها من المزروعات في إطار الحوادث المتصلة بمستوطنين. وفي حادث آخر أطلق مستوطن النار وقتل بقرتين تعودان لراع فلسطيني من قرية فصايل الفوقا (أريحا)، بدعوى أنه كان يرعى قطيعه في

منطقة أعلنت عنها إسرائيل "محمية طبيعية". بالإضافة إلى ذلك، رشق مستوطنون من مستوطنة تل رميدة (H2) الحجارة على سيارات الفلسطينيين المسافرة بالقرب من المستوطنة مما أسفر عن تضرر سيارتين. وخلال هذا الأسبوع أيضا، أفادت مصادر إعلامية إسرائيلية عن وقوع أربعة حوادث رشق خلالها فلسطينيون الحجارة باتجاه السيارات التي تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية والمسافرة على شوارع الضفة الغربية في مناطق رام الله وبيت لحم والخليل مما أدى إلى تضرر بعض السيارات.

القدس الشرقية: الإعلان عن مخططات طرد وهدم جديدة، وإغلاق مؤسسة واحدة، وأربعة فلسطينيين مهددون بالترحيل

أبرزت التطورات التي حدثت هذا الأسبوع المصاعب التي يواجهها الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية. لقد صادقت لجنة التخطيط المحلية في القدس على مخطط تطوير قدمه رئيس البلدية لمنطقة البستان في حي سلوان (القدس الشرقية). وبناء على هذا المخطط، الذي يقسم منطقة البستان إلى قسمين، فسيتم هدم 22 مبنى فلسطينيا في القسم الغربي من المنطقة من أجل إفساح المجال أمام إقامة مناطق ترفيهية ومباني تجارية وسكنية مختلفة. من المتوقع أن تهدد عمليات الهدم المنوي تنفيذها 500 شخص بخطر التهجير القسري. وبناء على هذا المخطط كذلك، سيتم منح العائلات المهجرة تصاريح لبناء إضافات أو طوابق ثانية في منازل فلسطينية أخرى تقع في القسم الشرقي من منطقة البستان؛ كما أنه وبحسب المخطط، سيتم إبطال مفعول أوامر الهدم التي صدرت في السابق ضد منازل في ذلك القسم. وقد عارض أهالي سلوان هذا المخطط وكانوا قد قدموا في بداية العام خطة بديلة تسمح بتطوير بنية تحتية جديدة للمنطقة وفي ذات الوقت تجنب الهدم الواسع للمباني القائمة.

وفي حي سلوان أيضا، أعلنت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين عن نيتها توظيف شركة أمن خاصة من أجل تطبيق أوامر الطرد الصادرة ضد أربع عائلات فلسطينية يبلغ عدد أفرادها 40 شخصا بزعم أن العائلات تسكن في "ملكية يهودية"، إلا إذا أخلت هذه العائلات منازلها حتى الرابع من تموز/يوليو. وأصدرت الشرطة الإسرائيلية هذا الأسبوع أمرا بإغلاق جمعية إيلاف القدس للتعليم في القدس الشرقية بزعم صلتها بحركة حماس. وبالرغم من أن هذا الأمر ساري المفعول لمدة شهر واحد فقد، جاء فيه أن الشرطة تدرس تمديده لمدة عام. وتقدم هذه المؤسسة الدعم المالي لطلاب الجامعات في القدس الشرقية.

وأخيرا، انتهت مدة الإشعار البالغة 30 يوما التي أعطيت لعضو المجلس التشريعي الفلسطيني من القدس والمحسوب على حركة حماس، محمد أبو طير، من أجل مغادرة المدينة. وقد كانت الشرطة الإسرائيلية قد سلمته في أوائل شهر حزيران/يونيو الجاري، إلى جانب 3 أعضاء آخرين (جميعهم محسوبون على حركة حماس)، إشعارا ينتهي بموجبه مفعول إقامتهم الدائمة في القدس بحجة "عدم ولائهم" لدولة إسرائيل، وبالتالي يتوجب عليهم مغادرة القدس. وقد أمر الأعضاء الثلاثة الآخرون بمغادرة القدس في 3 تموز/يوليو. ولا يتوقع أن تُنفذ عملية الإبعاد قبل جلسة الاستماع القادمة للبت في هذه القضايا في محكمة العدل العليا الإسرائيلية المقرر إجراؤها في 6 أيلول/سبتمبر.

استمرار إصدار أوامر الطرد والهدم في المنطقة (ج)

سلمت السلطات الإسرائيلية أربعة أوامر طرد ضد خيام تعود لمجمعي حمصة والحديدية في شمال غور الأردن في 21 حزيران/يونيو بدعوى أنها تقع في منطقة عسكرية مغلقة. وتؤثر هذه الأوامر على عشر عائلات من بينهم 22 طفلا وتنص على وجوب إخلاء المنطقة خلال 24-48 ساعة؛ وحتى هذا التاريخ، لم تنفذ أي عملية طرد. وأصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بوقف البناء ضد 14 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، في كل من جنصافوت (قليلية)، وخريثا بني حارث (رام الله)؛ وبني نعيم وسوسيا (الخليل) والحديدية (طوباس) بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء. وفي عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 70 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، الأمر الذي أدى إلى تشريد 129 شخصا، مقارنة بـ163 مبنى هدمت في الفترة المماثلة من عام 2009، الأمر الذي أدى إلى تشريد 319 شخصا.

وفي المنطقة (ج) أيضا، أوقف الجيش الإسرائيلي أعمال البناء التي تتم على طريق زراعية في المنطقة (ج) في قرية كفر قدوم (قليلية) لعدم وجود ترخيص. ويهدف هذا المشروع الذي تموله منظمة دولية إلى مساعدة ما يقرب من 100 مزارع فلسطيني على الوصول إلى أراضيهم.

تطورات التنقل والوصول

نصبت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع حاجزا طيارا على المدخل الرئيس لقرية عراق بورين (نابلس)، بعد إصدار أمر يعلن عن القرية منطقة عسكرية مغلقة لعدة ساعات. وهذا الأمر، الذي يحظر على من هم من غير السكان دخول القرية، كان يهدف إلى منع مظاهرة كان قد نُظِم لها ضد عنف المستوطنين. وبالرغم من هذا الإجراء، أُجريت المظاهرة وأدت إلى اشتباكات لم تسفر عنها أي إصابات؛ غير أن ما يقرب من 30 دونما من الأراضي المزروعة بالقمح اشتعلت فيها النيران جراء قنابل الغاز المسيل للدموع.

ونظمت خلال هذا الأسبوع أيضا ثلاث مظاهرات أخرى للاحتجاج على مختلف القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على إمكانية الوصول: الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من مستوطنة كرمي تسور (الخليل)، واستخدام المركبات الفلسطينية للشارع التجاري الرئيس في البلدة القديمة في الخليل (شارع الشهداء)، وعبور الحاجز الذي يتحكم بالمدخل الرئيس لمدينة رام الله من الشرق (حاجز بيت إيل).

خلال هذا الأسبوع أيضا، أغلق الجيش الإسرائيلي طريقا تؤدي إلى مكبّ للنفايات يستخدمه سكان قرية برطعة الشرقية (جنين) ويقع في المنطقة المغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر، وصادر شاحنة للنفايات.

قطاع غزة

إصابة أربعة فلسطينيين قرب الحدود

أصابت القوات الإسرائيلية خمسة فلسطينيين؛ من بينهم أربعة مدنيين، خلال الفترة التي شملها التقرير. ومنذ مطلع عام 2010 قُتل 31 فلسطينيا (من بينهم تسعة مدنيين)، وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، وأصيب 74 فلسطينيا على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وأصيب 124 فلسطينيا آخرون (من بينهم 107 مدنيين) وخمسة جنود إسرائيليين.

واستمر خلال هذا الأسبوع فرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الواقعة على طول الحدود ما بين غزة وإسرائيل مما أدى إلى وقوع إصابات. وخلال هذا الأسبوع، أصيب أربعة فلسطينيين، من بينهم فتیان بيلغان من العمر 15 و 17 عاما، في ثلاثة حوادث منفصلة عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه مجموعة من الفلسطينيين أثناء جمعهم للخردة في المنطقة. وفي حادث واحد على الأقل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار التحذيرية باتجاه مزارعين يعملون في المنطقة، مجبرة إياهم على مغادرة أراضيهم. وخلال هذا الأسبوع أيضا، توغلت الدبابات والجرافات الإسرائيلية عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد أن نفذت عمليات تجريف للأراضي. وخلال هذا الأسبوع أيضا، استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية مجموعة فلسطينية مسلحة بينما كانوا، حسب ما ورد، يزرعون عبوة ناسفة بالقرب من السياج الحدودي، مما أدى إلى إصابة أحد أفراد المجموعة.

وعلى غرار ذلك استمرت القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد التي تقع ما بعد ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ. وفي خمسة حوادث منفصلة وقعت هذا الأسبوع أطلقت قوارب القوات البحرية الإسرائيلية النار "التحذيرية" على قوارب صيد فلسطينية؛ ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وخلال الفترة التي شملها التقرير، أطلقت فصائل فلسطينية مسلحة عددا من الصواريخ بدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك قواعد عسكرية على الحدود، لم ينجم عنها أي إصابات بشرية أو أضرار بالممتلكات.

ما زالت الأنفاق تواصل حصد الأرواح

قتل فلسطيني واحد في 22 حزيران/يونيو جراء صدمة كهربائية بينما كان يعمل داخل نفق أسفل الحدود ما بين مصر وغزة. وأصيب فلسطينيان آخران في حادث آخر جراء انهيار أحد الأنفاق. وفي عام 2010 قتل 30 فلسطينيا، وأصيب 50 آخرون في حوادث متصلة بالأنفاق، تضمنت الغارات الجوية، وحوادث الانهيار، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز – وفي الفترة المماثلة من عام 2009 قتل 21 فلسطينيا وأصيب 28 آخرون. وبالرغم من المخاطر التي تشكلها هذه الأنفاق على حياة من يعمل فيها، إلا أنها تمثل طوق نجا بالنسبة لسكان قطاع غزة حيث تزودهم بالبضائع غير المسموح بدخولها عبر المعابر الرسمية مع إسرائيل، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيو 2007.

إسرائيل تعلن عن تخفيف الحصار

في 20 حزيران/يونيو أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قرار لتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة. وتتضمن الإجراءات المنوي تطبيقها في هذا السياق، على سبيل المثال لا الحصر، السماح باستيراد جميع البضائع التي لا تعتبر عسكرية أو ذات استخدام مزدوج؛ والسماح بدخول مواد البناء لمشاريع تشرف عليها السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية؛ وتوسيع عمل المعابر الأرضية. وستتم مراقبة تطبيق هذه الإجراءات المعلن عنها على مدار الأسابيع القادمة، إضافة إلى تقييم أثرها الإنساني. لا يتضمّن إعلان الحكومة الإسرائيلية إشارة إلى تخفيف القيود المفروضة على التصدير وتنقل الأشخاص. وقد كرر المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الدعوة إلى الرفع الكامل للحصار وإمكانية وصول جميع البضائع والأشخاص بدون معوقات.

وقبيل هذا الإعلان، سُمح بدخول أنواع جديدة من الطعام إلى غزة، ولكن بكميات تكفي للاستهلاك المنزلي فقط وليس لقطاع إنتاج الغذاء. إضافة إلى ذلك، سُمح هذا الأسبوع بدخول بضائع جديدة غير الأطعمة إلى غزة، من بينها أدوات الصيد (باستثناء القوارب ومحركات القوارب)، وأثاث الأطفال، وقطع غيار السيارات. وفي المجلد، في الفترة ما بين 13 و 19 حزيران/يونيو، طرأ ارتفاع على واردات غزة بنسبة 14 بالمائة مقارنة بالأسبوع الماضي (654 شحنة مقابل 573 شحنة). غير أنّ رقم هذا الأسبوع لا يُمثل سوى 23 بالمائة من المعدل الأسبوعي من عدد حمولات الشاحنات التي دخلت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (2,807) أي قبل فرض الحصار. وعلى غرار الأسابيع السابقة، كان للطعام ومواد النظافة النسيب الأكبر من البضائع المستوردة (456 حمولة شاحنة أو 70 بالمائة من مجمل الواردات).

واستمر هذا الأسبوع الدخول المحدود لمواد البناء للقطاع التجاري، بما فيها الزجاج والألمنيوم والأخشاب، إضافة إلى مواد أخرى لثلاثة مشاريع محددة. أحد هذه المشاريع هو مشروع بناء 151 وحدة سكنية تُشرف عليها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في خان يونس؛ فقد سُمح هذا الأسبوع بدخول ما مجموعه 10 شاحنات من الحصى (الحصباء) وشحنتان من الأعمدة الخشبية لهذا المشروع. وتُمثل المواد التي سُمح بدخولها حتى الآن 22 بالمائة من الكميات المطلوبة للمشروع.

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح أمام الحركة في كلا الاتجاهين. وما يزال المرور عبر المعبر مقتصرًا على الحالات الطبية وحالات إنسانية أخرى، والطلاب الفلسطينيين الذي يدرسون في جامعات في الخارج، والأشخاص الذين يحملون جوازات سفر أجنبية. وخلال هذا الأسبوع عبر من الجانب المصري إلى قطاع غزة 2,045 شخص في حين أنّ 2,094 عبروا من غزة إلى مصر.

افتتاح الألعاب الصيفية التي تشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

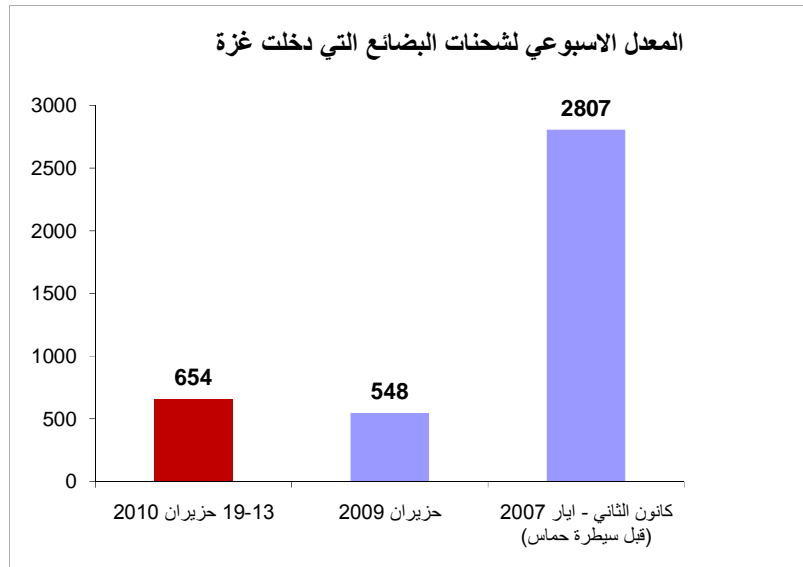
افتتحت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) برنامج الألعاب الصيفية لعام 2010 في 13 حزيران/يونيو، وهو برنامج يستفيد منه ما يصل إلى 250,000 طفل في غزة. وتعد هذا السنة، السنة الرابعة على التعاقب التي تنظم فيها (الأونروا) مثل هذه الألعاب. يوفر هذا البرنامج العديد من الفعاليات كالرياضة والفنون والحرف والمسرح والسباحة وهي نشاطات تمنح أطفال غزة متنفساً نفسياً يحتاجونه للغاية. وينظم في إطار البرنامج حوالي 1200 مخيما صيفيا في مواقع مختلفة في أنحاء غزة من بينها المدارس والشواطئ والمستشفيات ودور الأيتام على مدار فترة تبلغ ثمانية أسابيع.

استمرار أزمة الوقود: تواصل نقص الوقود الصناعي وغاز الطهي

نظراً لارتفاع درجات الحرارة في الصيف، ارتفع الطلب على الكهرباء، وبالتالي ارتفع العجز في الطاقة. 56 بالمائة فقط من احتياجات قطاع غزة من الكهرباء (حالياً 280-300 ميغاواط) يتم تزويدها إلى قطاع غزة؛ 120 ميغاواط منها تقتنى من إسرائيل، و30 ميغاواط تقريباً تنتجها محطة توليد كهرباء غزة، و17 ميغاواط تُنقل من مصر. ونظراً لنقص الوقود وقطع الغيار ما زالت محطة توليد كهرباء غزة تعمل بنسبة 38 بالمائة من قدرتها التشغيلية الكاملة. وقد طرأ هذا الأسبوع انخفاض ملحوظ على واردات الوقود الصناعي المستخدم لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بحوالي 40 بالمائة مقارنة بالأسبوع الماضي (0.74 مليون لتر مقابل 1.23 مليون لتر).

ونتيجة لذلك ما زال معظم سكان غزة يعانون من انقطاع التيار الكهربائي الذي وصل إلى 8-12 ساعة يومياً، الأمر الذي يؤثر على جميع مناحي حياتهم اليومية بصورة بالغة. بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري والعلاج الطبي. ونتيجة لذلك، تُضطر المؤسسات العامة التي تقدم هذه الخدمات إلى الاعتماد بصورة كبيرة على المولدات وغيرها من الأجهزة البديلة التي تعتبر حساسة للغاية نظراً لعدم توفر قطع غيار لها بصورة منتظمة. ويعطل انقطاع الكهرباء بصورة كبيرة عمل المنازل بسبب عدم حصولها على ما يكفي من الكهرباء لتبريد المواد الغذائية، وضخ المياه إلى المنازل، وتشغيل مكيفات الهواء.

وما زالت واردات غاز الطهي لا تلبى الحاجة. فقد طرأ انخفاض طفيف على واردات غاز الطهي هذا الأسبوع مقارنة بالأسبوع الماضي (949 طن مقابل 979 طن)، أي 68 بالمائة من المعدل الأسبوعي الذي يحتاجه القطاع وفق تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود. ونتيجة تواصل نقص غاز الطهي ما زالت خطة لتقنين للغاز المعمول بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تُطبّق في قطاع غزة.



النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية فقط

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_06_25_english.pdf